المؤسسات الرسمية والمؤسسات والقوى شبة الرسمية في النظام السياسي الالماني

أ. د طه حميد حسن العنبكي
الجامعة المستنصرية/كلية العلوم السياسية
taha_aun2004@yahoo.com

الباحثة زهراء عباس جبار عالم
الجامعة المستنصرية/كلية العلوم السياسية
zahraaabbasalmstansiriya@gmail.com

الملخص

النظام السياسي الألماني يعتمد على المؤسسات الرسمية والمؤسسات والقوى شبه الرسمية التي تشكل أساس تنظيم الحكومة واتخاذ القرار في البلاد. والبرلمان الألماني هو الهيئة التشريعية الرئيسية في ألمانيا ويتكون من مجلسين (البوندستاغ)، (البوندسترات). يتم انتخاب أعضاء البرلمان من قبل الشعب الألماني ويقوم بإقرار القوانين ومراقبة الحكومة، والحكومة الفيدرالية التي تتألف من رئيس الوزراء (المستشار الفيدرالي) والوزراء. وتتولى الحكومة تنفيذ السياسات والقوانين التي يشرعها البرلمان. وتعتمد السياسة الألمانية على تفاعل معقد بين هذه المؤسسات والقوى، مع التركيز على دور البرلمان والحكومة كمركزين لاتخاذ القرار وتنفيذ السياسات. اما المؤسسة القضائية التي تعتمد على المحكمة الدستورية العليا فهي تتمتع باختصاصات مهمة في تحقيق التوازن بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية وتحافظ على احترام الدستور والعمل على تطبيق نصوصه .

الكلمات المفتاحية : المؤسسة التنفيذية ، المؤسسة التشريعية ، المؤسسة القضائية ، الاحزاب السياسية ، جماعات المصالح ، الرأي العام .

Official Institutions, semi-Official Institutions and Forces in German Political System

Prof. Dr. Taha Hameed Hasan
Al-Mustansiriya University / College of Political Sciences

Zahra' Abbas Jabbar Alem
Al-Mustansiriya University / College of Political Sciences

Abstract

The German political system relies on formal institutions, semi-official institutions and forces that form the basis of government organization and decision-making in the country. The German Parliament is the main legislative body in Germany and consists of two chambers (Bundestag) and (Bundesrat). Members of Parliament are elected by the German people and pass laws and control the government. The

federal government consists of the Prime Minister (Federal Chancellor) and ministers. The government is responsible for implementing the policies and laws enacted by Parliament. German politics depends on a complex interaction between these institutions and forces, with an emphasis on the role of parliament and government as centers for decision-making and policy implementation.

As for the judicial institution which relies on the Supreme Constitutional Court, it has important powers in achieving a balance between the legislative and executive institutions, maintaining respect for the Constitution, and working to implement its texts.

Keywords: Executive Institution, Legislative Institution, Judicial Institution, Political Parties, Interest Groups, Public Opinion.

المقدمة

أخذ النظام الاتحادي (الفدرالي) الالماني منذ مطلع القرن الماضي ينتشر انتشاراً واسعاً، وصولا الى دول العالم المعاصر، وربما يكون السبب في ذلك هو أن هذا النظام لم يكن نتاج أفكار فلسفية مسبقة، بقدر ما هو نتاج ظروف عملية شهدتها أول تجربة حديثة وهي الولايات المتحدة الأمريكية، التي نشأ وتطور فيها هذا النظام.

ويستند هذا النظام على فكرة أساسية، وهي مسألة توزيع الاختصاصات الدستورية للمؤسسات الاتحادية، ومن هنا جاء اختيار موضوع نظام الاتحاد الألماني لدراسة توزيع الاختصاصات للمؤسسات الاتحادية ، إذ تبنت جمهورية ألمانيا الاتحادية هذا النظام (الاتحادي) في عام (١٩٤٩) عندما اقر القانون الأساسي ودخل حيّز التنفيذ.

اهمية البحث:

تبرز اهمية الدراسة في تحديد الأدوار التي تؤديها المؤسسات الاتحادية في النظام الاتحادي الفدرالي الألماني من خلال معرفة بنية ووظيفة كل من تلك المؤسسات ، ومدى تأثر تلك الأدوار بالمتغيرات التي تشكل المحيط الذي تعمل في ظله تلك المؤسسات وانعكاس كل ذلك على نجاح واستقرار النظام الاتحادي.

اشكالية البحث:

يتناول البحث إشكالية عمل الحزب الديمقراطي المسيحي في مؤسسات النظام السياسي الالماني من حيث ممارسة الاختصاصات المتعلقة بها ومدى التزامها بالقانون السياسي الالماني ومن هذه الاشكالية تثور عدة اسئلة نجملها على النحو الاتي:

- كيف اثرت البيئة المؤسساتية على ادائها في النظام السياسي الالماني؟
- ماهي طبيعة النظام الحزبي في المانيا ؟
- تقييم فاعلية الحزب الديمقراطي المسيحي في المانيا؟

فرضية البحث :

ان النظام الحزبي في المانيا يؤدي دوراً فاعلاً في السياسة العامة ويعد مقوماً أساسياً ضمن مقومات صنعها ، وانطلقت الدراسة من فرضية مفادها أن آلية توزيع الاختصاصات في المركز التي نص عليها القانون الأساسي الألماني إلى جانب وجود مجموعة من العوامل المؤثرة السياسية والاقتصادية والاجتماعية، كان لها تأثير فاعلاً في تعزيز التعاون والانسجام للمؤسسات الاتحادية .

منهجية البحث:

نلاحظ من المناسب أن الاسترشاد في هذه الدراسة التي تتميز بالشمولية بكل من المنهجين المؤسسي والبنائي، وذلك لأن كلاهما يكمل الآخر، ففي الوقت الذي يعيننا الأول على وصف طبيعة النظام السياسي وماهية مؤسساته بشكل دقيق يعيننا الآخر على تحليل الاطار البنيوي والوظيفي لتلك المؤسسات، ومن ثم توظف كلا المنهجين لبيان الية توزيع الاختصاصات بين المؤسسات .

المبحث الاول
المؤسسات الرسمية والمؤسسات والقوى شبة الرسمية في النظام السياسي الالماني

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية تعرضت ألمانيا لاختبار صعب ألا وهو تفكيكها لدولتين غربية وشرقية، مع ذلك استطاعت المانيا النهوض من جديد وتحطيم سور برلين وتوحيد شطريها في دولة واحدة تحت اسم جمهورية المانيا الاتحادية، وذلك عام ١٩٩٠ومن ثم اضحت المانيا القوة القائدة للاتحاد الاوروبي نحو التكامل الاقتصادي ،ومن ثم أضحت جمهورية المانيا الاتحادية أنموذجاً للنهوض والتقدم في العالم المعاصر.

سنتناول في هذا المبحث المطلب الاول ويتحدث عن المؤسسات الرسمية في المانيا وفي المطلب الثاني يتحدث المؤسسات والقوى شبه الرسمية في المانيا :

المطلب الاول : المؤسسات الرسمية في المانيا

صدر الدستور الالماني أو ما يسمى بـ(القانون الاساسي) عام **١٩٤٩** (القانون الاساسي لالمانيا الاتحادية ٢٠١٥ ، ٢٤) المعدل وقد ببين ماهية المؤسسات الرسمية وهي ثلاث مؤسسات :المؤسسة التشريعية والتنفيذية والقضائية لذا سنستعرض للاطار البنيوي والوظيفي لتلك المؤسسات الثلاث .

الفرع الاول : المؤسسة التشريعية:

تتكون المؤسسة التشريعية (البرلمان الالماني) من مجلسين هما: مجلس النواب الاتحادي (البوندستاغ Bundestag) وهو المجلس الشعبي والمجلس الاتحادي (البوندسرات Bundesrat) لذا سنتعرض للاطار البنيوي والوظيفي لكل منهما .

أولا: الاطار البنيوي :

١-(مجلس النواب) (البوندستاغ Bundestag)

يتم انتخاب أعضاء مجلس النواب البالغ عددهم (٧٠٩) عضواً يتم انتخابهم بالاقتراع السري العام المباشر (لعيبي ٢٠١٨ ، ٧) ، و مدة هذا المجلس النيابية هي أربع سنوات (Burdeau 1972,241)، ويحق للألمان الذين بلغوا سن ٢٥ سنة فما فوق الترشح لعضويته (حيدر)، ولا يقل عمر المشاركين بالاقتراع عن ١٨ سنة (القانون الاساسي لجمهورية المانيا الاتحادية) .

ويتم انتخاب نصف الاعضاء عبر القوائم الانتخابية للأحزاب في نطاق الدائرة الكبيرة على مستوى المقاطعة (اللاندر) والبالغة (١٦ دائرة) ، أما النصف الاخر فيتم انتخابهم من الدوائر الانتخابية الصغيرة البالغة (٣٣٤) دائرة داخل الدوائر الكبيرة على وفق نظام الانتخاب بالأغلبية (Burdeau, 242) ويتوجب على الناخب في ألمانيا أن يؤشر أولاً على مرشح الولاية وبعدها يؤشر على مرشح الدائرة الصغيرة (روسل ١٩٨٠ ، ٩٦) ، ويلزم أن تحصل القوائم الحزبية على نسبة ٥%من أصوات المقترعين ، أو الحصول على ثلاثة مقاعد على الأقل في البرلمان (هذه القاعدة استثنى منها الأحزاب الصغيرة، التي كانت تعمل بألمانيا الشرقية قبل الوحدة، بسبب بساطة تجربتها في الممارسة الديمقراطية، وذلك بقرار قضائي من المحكمة الدستورية العليا) (نافعة ٢٠٠٠ ، ٩٥) .

ويعد رئيس البرلمان وهو صاحب أكبر كتلة برلمانية ،و ثاني أعلى منصب سياسي في المانيا بعد رئيس الجمهورية على أن يكون عضواً بأقوى الأحزاب في المجلس، يتم اختيار رئيس البرلمان إذ يدعو رئيس البوندستاغ المنتهية ولايته اعضاء المجلس الجدد المنتخبين إلى عقد جلستهم الاولى خلال (٣٠) يوماً على الاكثر بعد الانتخابات ويرأس الجلسة أكبر الأعضاء سناً أول جلسة للمجلس وإذا رفض هذا الامر ، فيرأس الجلسة العضو الذي يليه في كبر السن ، إلى أن يتم يتسلم الرئيس الجديد المنتخب أو أحد نوابه رئاسة الجلسة ويعين رئيس الجلسة اعضاء من المجلس أمناء مؤقتين ، ثم يبدا النداء على أعضاء البونستاغ بالاسم.

وبعد التحقق من اكتمال النصاب القانوني للجلسة يقوم البوندستاغ بانتخاب رئيسه و ثلاثة نواب للرئيس، وعدد من المساعدين من أعضائه، ويتم انتخابهم جميعاً بالاقتراع السري المباشر (السعدي ٢٠١٧ ، ١٥) ، ويعقد البوندستاغ جلساته خلال مدة اقصاها ثلاثين يوماً من تاريخ انتخابه ،ويتم تعيين رفع او استئناف الجلسة من داخل (البوندستاغ)، كما يحق لرئيس البرلمان الدعوة الى عقد جلسة طارئة، بناءً على طلب من ثلث اعضاءالبرلمان(البوندستاغ) ، كما يحق للمستشار الاتحادي او الرئيس الاتحادي تقديم طلب لعقد جلسة طارئة (القانون الاساسي) .

وجاء في المادة(٤٢) من الدستور (تكون جلسات المجلسين علنية ويمكن رفع العلنية بموافقة أغلبية ثلثي الأعضاء، وبناءً على طلب من قِبَل عُشْر أعضاء البوندستاغ ، أومن قبل الحكومة الاتحادية. ويُتخذ القرار الخاص بتقديم الطلب في جلسة غير علنية) (القانون الاساسي ، ٤٥) ، علما ان قرارات المجلس (البوندستاغ) ملزمة ولا يجوز تقديم الطعن بها من قبل المؤسسة التنفيذية ، ويجوز تقديم طعن بقرارات المجلس امام المحكمة الدستورية الاتحادية التي يتم الموافقة عليها بأكثرية المجلس (القانون الاساسي ، ٤٥)

ويباشر المجلس أعماله التشريعية والرقابية عبر اللجان الدائمية التي تكون في الجلسات الاولى للمجلس والتي تشمل نواباً من جميع الكتل البرلمانية (دالتون ١٩٩٨) و من أهم اللجان الدائمة في القانون الاساسي الالماني هي: (رعد ٢٠١١ ، ٢٥٨) .

١- **لجنة (تقصي الحقائق)**: تتشكل هذه اللجنة بالاستناد الى المادة (٤٤) من القانون الاساسي الالماني وبناء على طلب من أربع أعضاء (البوندستاغ)، وتبدأ بالكشف عن الادلة الثبوتية وتقديمها الى البرلمان في جلسة علنية او سرية للمشاورة والتصويت (احمد ٢٠١٠ ، ٢٤٩)، تكون قراراتها غير قابلة للمراجعة القضائية (القانون الاساسي ، ٤٦).

٢- **(لجنة الاتحاد الاوربي)** : بالاستناد الى المادة (٤٥) من القانون الاساسي الالماني تعنى هذه اللجنة بسياسة الاتحاد الاوربي وتعد من اهم اللجان داخل (البوندستاغ) ، وتشغل مركز مميز بين اللجان اذ تهتم بسياسة التنظيم مع الاتحاد البرلمان الاوربي ،وتشكيل القرارات التي تميز السياسة الاوربية، كما تباشر مسؤولية المواضيع المؤسساتية ، والدمج الاوربي، وضروري توسيع الاتحاد الاوربي، اذ يتشاركون مع اعضاء من البرلمان الاوربي، الذين يشتركون في الجلسات التي تفضل القضايا الاوربي (القانون الاساسي ، ٤٦) .

٣- **(لجنة الدفاع)** : وهي من اللجان الدائمة داخل (البوندستاغ) اذ تتولى مهمة مراقبة القوات المسلحة ، كما يمكن أن تغير نفسها الى لجنة تقصي الحقائق ،كما تكون قراراتها غير ملزمة الا في موقف تصويت الاعضاء في (البوندنستاغ) لأضافه الصفة الالزامية في التطبيق (القانون الاساسي ، ٤٧).

٤- **(لجنة الشؤون الخارجية)** : وهي من اللجان التي إشترط عليها القانون الاساسي في الفقرة الأولى من المادة (٤٥) الفقرة الاولى ، لما تتمتع به من تقليد وذات تأريخ عريق في داخل (البوندنستاغ) ، وتتميز بالطابع السري في العمل ،اذ تنظر في المواضيع والقرارات الحساسة والمهمة ، كما تقوم بتقديم المشورة في ارسال الجنود الى خارج المانيا (زنجيل ، ٥٤) .

٥- **(لجنة الالتماسات)** : وتحتل هذه اللجنة مكانه مهمة ،من خلال ما توصله من قبول او مواجهة المواطنين للقرارات والقوانين المصادقة ، وما اذا كانت القوانين او المشاريع تقصد الى خدمة الصالح العام أو العكس بما تحدثه من مشاكل جديدة للمواطنين ، وكذلك الاستماع الى الشكاوئ المقدمة من المواطنين الى (البوندستاغ) ، وكما تؤدي قرارات اللجنة الى اعادة النظر من بعض القوانين ، وما اذا يجب على البرلمان الاهتمام في جانب معين يخص الصالح العام (القانون الاساسي ، ٤٧) .

وتنتخب كل لجنة رئيسها، ويعاونه مساعد مختص من موظفي البوندستاغ، وغالباً ما يكون أعضاء اللجنة من الخبراء في ميدان اختصاصها ، ومشاورات اللجان عادة ليست علنية أي لا يطلع عليها الجمهور ولا ممثلوا الصحافة ، على إن القانون الأساسي يعطي أعضاء مجلس الوزراء وأعضاء البوندسرات أو من يمثلهم ، حق المشاركة في جلسات اللجان (زنجيل ، ٥٥) .

٢: (المجلس الاتحادي) (البندسترات Bundesrat).

المجلس (الاتحادي) هو المجلس التشريعي الثاني في النظام السياسي الألماني ويتكون من ٦٩عضواً (القريوني ٢٠٠٢ ، ١٩٩) ، ويتم انتخاب أعضاء المجلس لمدة ٤ سنوات ويمثلون (١٦) مقاطعة (لاندر)

، حيث إذ تمتلك كل ولاية حق تعيين (٣) أعضاء ، لكن الولاية التي يبلغ عدد سكانها مليوني نسمة لها أربعة أعضاء، وتلك التي يزيد عدد سكانها على ستة ملايين لها خمسة أعضاء (العنبكي ، ٢٧٧)، وهذا التوزيع يصب في مصلحة الولايات الصغيرة (القانون الاساسي الالماني)لأنه يعطيها القدرة على تحرير او عدم تحرير القوانين التي تتطلب موافقة ثلثي أعضاء المجلس كالتعديلات الدستورية وغيرها (لعيبي ، ٨٧) ، إذ يعين سنوياً أحد رؤساء الولايات لرئاسة هذا المجلس على ان يتحدد ترتيب التعيين تماشياً مع ترتيب الولايات حسب تعداد سكانها وتبدا الدورة برئيس وزراء الولاية ذات عدد أكبر من السكان (رويتر ٢٠٠٤ ، ١٨) وللرئيس ثلاثة نواب يتم انتخابهم بنفس الطريقة ، ويتولى الرئيس مهمة دعوة المجلس للانعقاد (القانون الاساسي ، ٥٢) ، كما يمكن أن تعقد الجلسة بناءً على طلب من الحكومة الاتحادية او ممثلو عن ولايتين على الاقل في جلساته العلنية او السرية (القانون الاساسي ، ٥١) .

ولأعضاء البندسترات (وظيفة تشريعية) وهم أيضا أعضاء في مجالس وزراء ولاياتهم (وظيفة تنفيذية) وهذا أمر مميز في النظام الفيدرالي الألماني (بلشكة ، ١٢٢)، ولهذا فإن عضوية النواب في هذا المجلس ترتبط بعضويتهم في حكومات الولايات وتنتهي ولايتهم إما بانتهاء مدة حكومات الولايات أو بسحب عضويتهم من قبل هذه الحكومات ، ويمتلك هذا المجلس سلطة حماية المصالح الجوهرية للولايات المؤسسة للوحدة الفيدرالية، وحماية النظام الفيدرالي .

ثانياً: الاطار الوظيفي

١- مجلس النواب : يمارس مجلس النواب جملة من الاختصاصات وهي (حسين ٢٠١٥ ، ١٣٤):

أ- سن القوانين الجديدة أو تعديل القانون الأساسي والقوانين المعمول بها عند الضرورة: إذ تحدد القوانين تعايش الناس مع بعضهم البعض فهي قواعد عامة وملزمة للشعب بأكمله لذلك فإنها تُناقش وتُقر في أهم هيئة تمثل الشعب الألماني وهي البوندستاغ الألماني ولا تُقدم مشاريع القوانين من نواب البوندستاغ فقط فالحكومة الاتحادية والبوندسرات أيضاً ولهما الحق في تُقديم مشاريع للقوانين.

ب-انتخاب رئيس الوزراء (منح الثقة للحكومة) وسحب الثقة منه.

ت-مراقبة أداء الحكومة (مجلس الوزراء).

ث-يناقش المسائل المهمة المتعلقة بالسياسة الداخلية والخارجية.

ج- للبوندستاغ دور حاسم في صنع القرار يظهر هذا من المناقشات حول الموازنة العامة .

ح- يشارك البرلمان في انتخاب رئيس الجمهورية عبر أعضائه الممثلين لنصف أعضاء الجمعية العمومية التي تجري لانتخاب الرئيس.

٢- المجلس الاتحادي يمارس المجلس الاتحادي عدد من الاختصاصات وهي (القانون الاساسي ، ٥٢) :

أ- تنظيم الشؤون الخارجية.

ب-الموافقة على المعاهدات الدولية بمشاركة المجلس الأول.

ت-تعيين نصف اعضاء المحكمة الدستورية (القانون الاساسي ، ٣٦).

ث-الموافقة على القوانين ذات الصلة بالمقاطعات (اللاندرات)

ج- حق النقض(الفيتو)على القوانين التي لا تتصل بالمقاطعات (اللاندرات) و للمجلس الأول (مجلس النواب البنودتان) تجاوز (الفيتو) عن طريق التصويت على المشروع مرة أخرى بأغلبية الثلثين ولكن إذا اعترض عليه المجلس الاتحادي بأغلبية الثلثي و مرة أخرى تتدخل لجنة الوساطة للتوفيق في الآراء وتعديل المشروع بشكل يرضي الطرفين

ح- ويشترط نظام هذا المجلس (البوندسترات) بان يجب على أعضاء الولاية الواحدة أن يصوتوا بشكل كتلة تقر قراراً موحداً وبعد استشارة حكومة الولاية التي ينتسبون إليها، والدلالة هنا إلى أن رؤساء حكومات الولايات يتولون رئاسة هذا المجلس بالتناوب على وفق نظام دوري محدد.

خ-للمجلس حق انشاء لجنة يطلق عليها لجنة الشؤون الاوربية تعنى بشؤون الاتحاد الاوربي وتكون قراراتها كقرارات المجلس الأول.

د- تنسيق ضمان العمل بين الاتحاد والاقاليم بشكل يحول دون حدوث تناقض كبير لا يمكن اصلاحه وقد يخل بوحدة البلاد.

ذ- الحق بإحالة جميع مشاريع القوانين لهذا المجلس من أجل التعليق عليها فيما عدا مشروع قانون الموازنة والذي يتم عرضه على البرلمان الالماني بمجلسيه.

مما سبق نستنتج بأن هناك اختلاف المهام بين مجلس النواب (البوندستاغ)والمجلس الاتحادي (البوندسترات) ، اذ يضطلع الأول باختصاصات على درجةكبيرة من الأهمية (البوندسترات) على القوانين المرتبطة بمصالح الولايات الفيدرالية فقط ، كما تكون الاصوات داخل (البوندسترات) صوتاً واحداً ، اي ان

الاصوات تكون موحدة للولاية الواحدة ، وفي حالة وجود اختلافات بين البوندستاغ والبوندسترات في التصويت على بعض القرارات ، يتم تشكيل لجنة تضم اعضاء من كلا المجلسين ، من اجل الوصول الى حل وسط يرضي الطرفين (لعيبي ، ٨٦) أي ما تسمى بـ (لجنة الوساطة) و عدد أعضائها (٣٢) عضواً نصفهم من المجلس الاتحادي والنصف الأخر من مجلس النواب ، و تقوم هذه اللجنة بمهمة التنسيق بين المجلسين (شنايدر٢٠٠٧ ، ١٩) ، كما يحق (للبوندستاغ)التدخل في إصدار التشريعات التي تدخل ضمن صلاحية (البوندسترات) لكن على وفق عدة شروط منها: (العنبكي ، ٢٨١) .

١- في حالة ان المجلس المحلي المتمثل (البوندسترات) لم يقم بتنظيم الامور والتي تدخل ضمن اختصاصه بصورة جدية (سلمان ، ٣٦) .

٢- في حالة اصدار تشريع لولاية معينة يوثر في عمل باقي الولايات الاخرى .

٣- اذا تطلب الامر حماية الوحدة القانونية والاقتصادية في سائر أرجاء الدولة.

الفرع الثاني
المؤسسة التنفيذية

تتكون المؤسسة التنفيذية الاتحادية الفيدرالية الالمانية شأنها شأن سائر النظم السياسية البرلمانية في العالم المعاصر من رئاسة الجمهورية، والحكومة (مجلس الوزراء) لذا سنتعرض للإطار البنيوي و الوظيفي لكل منهما تباعاً.

أولاً: رئيس الجمهورية

يتم انتخاب رئيس الجمهورية لمدة ٥ سنوات ويجوز اعادة انتخابه لدورة ثانية فقط (محمود ٢٠١٤ ، ٢٨) ، ويشترط عدم انتمائه الى اية قوة سياسية ويجري انتخابه من قبل الجمعية العمومية الاتحادية و تتشكل من جميع أعضاء مجلسي البرلمان الاتحادي، وقبل انعقاد جلسته الجمعية يقوم كل حزب بتسمية مرشح له لمنصب الرئيس أو تأييد مرشح من حزب آخر أو شخصية مستقلة وتطرح الاسماء المرشحة للمنصب أولاً لأخذ رأي الجمعية العمومية الاتحادية وفي حالة معارضة عضو واحد على أسم أي مرشح يتم التصويت على قبوله أو رفضه بالأغلبية البسيطة (ماضي ٢٠١٢ ، ٢٢)، ويتاح أيضا للشخصيات العامة المشاركة في اجتماع المجلس وترشيح من يرغبون لرئاسة الجمهورية (شكري ٢٠١٤ ، ١٦٠).

ويشترط في المرشح للرئاسة أن يبلغ الاربعين من العمر، وذو خبرة سياسية ، وقادر على تحقيق التوازن (القانون الاساسي ، ٢٠) ، وأن يكون المرشح مقيماً في المانيا اقامة مستمرة مدة لا تقل عن خمس

سنوات (شكري ، ١٦٠) ،وأن لا يكون محكوماً عليه بجريمة مخلة بالأخلاق العامة ،وأن لا يكون مختل عقلياً واثبات ذلك بقرار قضائي ،ويتم عزل رئيس الجمهورية بتوجيه الاتهام اليه من قبل أحد مجلسي البرلمان الاتحادي وتقديمه أمام المحكمة الدستورية (Burdeau , 243) وعلى الا يقل عدد مقدمي الطلب لرفع الدعوى عن ربع اعضاء (البنودستاغ)أو ربع اعضاء (البوندسترات (القانون الاساسي ، ٢١).

ويشترط حصول الرئيس على الاغلبية المطلقة من أصوات الاعضاء في (الجمعية العمومية الاتحادية)، واذا لم يحصل اي مرشح على تلك الاغلبية المطلوبة في الجولة الاولى يتم إعادة الاقتراع بين المرشحين الاثنين الحاصلين على أعلى الأصوات في جولة ثانية (خالد ٢٠٢٣ ، ٢٩) والذي يحصل على أغلبية الأصوات يكون هو الفائز بينهما (القانون الاساسي ، ٢٠) ، ولا يكون لرئيس الجمهورية نائب، وبذلك يجسد رئيس الجمهورية في المانيا الاتحادية وحدة البلاد ويمثلها في الخارج، و يتولى رئيس المجلس الاتحادي (البوند سترات) منصب رئيس الجمهورية في حالة إقالة أو وفاة الرئيس (بسيوني ١٩٩٥ ، ٥٦).

ويمارس رئيس الجمهورية عدد من الاختصاصات هي (القانون الاساسي ، ٢١):

١. اقتراح مشروعات القوانين بالاشتراك مع المستشار (رئيس الوزراء).
٢. التصديق على القوانين و إصدارها.
٣. إصدار اللوائح التنفيذية الخاصة لتنفيذ القوانين.
٤. إصدار لوائح الضبط للمحافظة على النظام العام.
٥. دعوة مجلس البوند ستاغ لجلسة استثنائية.
٦. إعلان حالة الطوارئ في حالة فقدان المستشار (رئيس الوزراء) دعم الاغلبية في مجلس النواب واذا لم يتمكن المجلس الأتحادي من أنتخاب المستشار (رئيس الوزراء) بالأغلبية المطلقة خلال مدة (٦) أشهر فلا يجوز حل مجلس النواب أثناء هذه المدة.
٧. إصدار العفو.
٨. تعين كبار الموظفين.
٩. ابرام المعاهدات مع الدول ،واستقبال رؤساء الدول والمبعوثين والسفراء .
١٠. عقد الاتفاقيات التي تنضم العلاقات بين الاتحاد والسياسة في الخارج .
١١. اعلان حالة الطوارئ في الجريدة الرسمية الاتحادية في حالة تعرض البلد الى هجوم مسلح من خارج.

١٢. يحل رئيس المجلس (البوندسترات) محل رئيس الجمهورية، في حالة عجز الأخير عن القيام بمهامه، وبدوره يدعو اعضاء المجلس الاتحادي الى الاجتماع.

وعلى ذلك فان وظائف الرئيس الاتحادي محددة بموجب القانون الاساسي ،ومن ثم فانه غير مسؤول ،ويكون المسؤول هو المستشار (رئيس مجلس الوزراء) .

ثانياً:- مجلس الوزراء(الحكومة):-

يتولى المستشار رئاسة مجلس الوزراء (الحكومة) و يتم منحه الثقة من قبل مجلس النواب (البوندستاغ) ولمدة (٤)سنوات (الحكومة الالمانية نت)،وذلك بناء على اقتراح من رئيس الجمهورية لمرشح الحزب الفائز بالاغلبية في مجلس النواب (القانون الاساسي ، ٢٢)، و يصوت الأخير بالأغلبية المطلقة لمنح الثقة للمستشار الذي يباشر مهمة اختيار الوزراء (القانون الاساسي ، ٦٣)، ثم يصوت عليهم مجلس النواب و في حالة سحب الثقة من الحكومة على رئيس الجمهورية تقديم مرشح آخر ثم التصويت على منحه الثقة من قبل مجلس النواب مجدداً (ماضي ، ٢٣) .

والمستشار هو المسؤول الاول عن المهام التنفيذية، ويعد الاقوى بسبب علاقاته بالرئيس ومجلس الوزراء والبرلمان (بليشكة ، ١٥٧)، وتتألف الحكومة الاتحادية حسب القانون الاساسي من المستشار الاتحادي والوزراء الاتحادين الذين يشكلان مجلس الوزراء ، ويعد المستشار هو المحور المركزي في النظام السياسي الالماني لما يؤديه من دور مهم ، اذ يطلق البعض على النظام الديمقراطي في المانيا (ديمقراطية المستشار) (الموند ١٩٩٧) .

والمستشار الاتحادي هو العضو المنتخب الوحيد في الحكومة الاتحادية، ولذلك فهو مسؤول –في المقام الاول أمام البرلمان الاتحادي (البوندستاغ)، ولكن الوزراء الاتحاديين يعدون أيضا مسؤولين أمام البرلمان بصورة غير مباشرةولا يجوز للمستشار والوزراء الاتحاديين شغل أي منصب اخر (دالتون ، ٤٣٤)، لذا يمكن للمجلس الاتحادي (البوندستاغ) اقالة المستشار (القانون الاساسي ، ٦٦)، بواسطة ما يسمى ب(الاقتراع الايجابي بعدم الثقة) (ستيورت ١٩٦٢) ، أو ما يتم تسميته (بالتصويت البناء) وهو سحب الثقة واختيار بديل في الوقت نفسه ، ولم تشهد المانيا هذا الامر الا مرتين ، ونجح مرة واحدة فقط عام ١٩٨٢، اذ استبدل(

الحزب الديمقراطي المسيحي، والحزب الديمقراطي الحر ، والحزب الاشتراكي المسيحي) المستشار(هيلموت شميدت) بالمستشار (هيلموت كول)* (الحكومة الالمانية نت)

ومن أهم اختصاصات مجلس الوزراء في المانيا ما يأتي: (القانون الاساسي ، ٢٢) .

١. تخطيط وتنفيذ السياسة العامة
٢. القيادة العامة للقوات المسلحة
٣. إعداد الموازنة العامة وتقديمها للبرلمان ليتم إقرارها
٤. تنفيذ القوانين التي يصدرها البرلمان
٥. إدارة الدولة اثناء حالتي الحرب والطوارئ
٦. التفاوض بشأن الاتفاقيات و المعاهدات الدولية
٧. للمستشار الحق في اقتراح الوزراء وتقديمهم الى رئيس الجمهورية وبذات الطريقة يتم اقالة أي وزير
٨. توقيع المراسيم بعد مصادقة الرئيس الفدرالي عليها.

ويناقش المستشار برنامجه الحكومي مع الاحزاب المشاركة في الحكومة(شركاء الائتلاف) (دالتون ، ٤٣٥) ، وعلى المستشار أن يراعي الثوابت الوطنية ومنها العمل على تعزيز الامن الاوروبي ،وتعزيز دور الاتحاد الاوروبي ، ومراعاة مبادئ حقوق الانسان والسلام العالمي (لعيبي ، ٧٤) .

الفرع الثالث
المؤسسة القضائية

سنتطرق في هذا الاطار فقط الى المحكمة الدستورية العليا وذلك لما تتمتع به من اختصاصات مهمه في تحقيق التوازن بين المؤسستين التشريعية والتنفيذية ، وتحافظ على احترام الدستور والعمل على تطبيق نصوصه بالشكل الافضل ، لذا سنتطرق للاطار البنيوي والوظيفي لها :

أولاً: الاطار البنيوي :

تتكون المحكمة الدستورية من من (١٦) قاضياً يتم انتخاب نصفهم من قبل مجلس النواب (البندستاغ) ، والنصف الآخر يتم انتخابهم من قبل مجلس الولايات (Arnlod 1965) (البندسرات) بأكثرية ثلثي أصوات كلا المجلسين ولمدة(١٢)سنة غير قابلة للتجديد (عبد جبر ، ٨٠) وفي جميع الأحوال تنتهي خدمة هولاء القضاة ببلوغهم سن(٦٨) من العمر، ويتم اختيار رئيس المحكمة ونائبه بالتناوب من قبل المجلسين، فإذا كان الرئيس من مجلس البوندستاغ ، فإنَّ نائبه يكون من مجلس الولايات (البوندسرات)، وفي الدورة التالية يكون

العكس (القانون الاساسي)، وبعد انتخابهم جميعا يقوم رئيس الجمهورية بتسميتهم قضاة في مناصبهم (القانون الاساسي ، ٦) .

وبإمكان العضو طلب الإعفاء من الخدمة متى ما يشاء، ويمكن قبل انقضاء مدة العضوية أنْ يحال القاضي على التقاعد بسبب عجزه عن أداء مهامه، أو أنْ يعفى من منصبه رغم إرادته إذا تمت إدانته لارتكابه عمل مشين بقرار من المحكمة في هيئتها الكاملة ، والقضاة يعدون مستقلون ولا يخضعون ألا للقانون ولا يجوز عزلهم الا على وفق الشروط التي يحددها القانون ولا يجوز نقل القضاة من محكمة الى محاكم اخرى الا وفقا للقانون شريطة ان يحتفظوا برواتبهم كاملة .

وتتكون المحكمة الدستورية الاتحادية من هيئتين، تختص الأولى بتفسير القانون الأساسي، أما الهيئة الثانية فتختص بمراقبة تطبيق أجهزة الدولة للمبادئ التي أقرها القانون الأساسي، لا سيما احترامها للنظام الديمقراطي (الاحمد ٢٠١٢ ، ٢١٥) ، ويحدد قانون المحكمة الدستورية (federal constitutional court act) شروط العضوية في المحكمة، ومن هذه الشروط ما يلي (القانون الاتحادي لالماني):

١- أن يكون العضو بالغا من العمر (٤٠) عاماً، وان يمتلك شروط العضوية للترشيح للمجلس الاتحادي (البوندستاغ)، وعليه أن يصرح كتابة بأنه يريد أنْ يكون مؤهلا لشغل وممارسة الوظائف القضائية وفقا لقانون السلطة القضائية الألمانية.

٢- لا يجوز أن يكون هؤلاء الأعضاء منتمين إلى البوندستاغ ولا إلى البوندسرات ولا إلى الحكومة الاتحادية، ولا إلى ما يقابلها من هيئات في الولايات.

٣- لا يجوز أن يتولى عضو المحكمة أية وظيفة أخرى ماعدا العمل كمحاضر في أجهزة التعليم العالي، وحتى في هذه الحالة فإن لعضوية المحكمة الأسبقية والأولوية على صفة المحاضر.

٤- يشترط أن يكون(٣) من قضاة المحكمة من ضمن قضاة المحاكم الاتحادية العليا الخمس، ومن الذين أمضوا فيها ما لا يقل عن(٣) سنوات من الخدمة.

ثانياً: الاطار الوظيفي :

تضطلع المحكمة الدستورية (الفيدرالية) بالعديد من الاختصاصات هي (نافعة ، ٩٧) :

١- تفسير نصوص الدستور.

٢- الرقابة على دستورية القوانين .

٣- حماية النظام الديمقراطي.

٤- محاكمة المسؤولين السياسيين الذين قصروا في اداء واجباتهم .

٥- حل النزاعات في حالة حصول اختلاف الآراء حول حقوق وواجبات الاتحاد والولايات، وعلى وجه الخصوص لدى تنفيذ التشريع الاتحادي من قبل الولايات.

٦- النظر في خلافات أخرى تتعلق بقضايا الحق العام بين الاتحاد والولايات، أو بين الولايات المختلفة، أو داخل إحدى الولايات، إن لم يكن هناك طريق قضائي آخر والعمل على حلها .

٧- النظر في الشكاوى الدستورية التي يمكن لكل شخص أن يرفعها إلى المحكمة بدعوى أن السلطات العامة قد انتهكت أحد حقوقه الأساسية أو أحد حقوقه الواردة في المادة(٢٠) الفقرة(٤)، والمواد(٣٣)، و(٣٨)، و(١٠١)، و(١٠٣)، و(١٠٤).

٨- النظر في شكاوى دستورية من البلديات والروابط البلدية بسبب المساس بحقها في الإدارة الذاتية حسب المادة(٢٨) من خلال القانون الاساسي لجمهورية المانيا الاتحادية ، واذا كان هذا القانون من قوانين الولايات، تصدر المحكمة الدستورية الاتحادية قرارها في الشكوى فقط، فيسمح فقط اذا كان رفع الشكوى لدى المحكمة الدستورية في الولاية غير ممكن.

٩- النظر في شكاوى القوى والجماعات بسبب عدم الاعتراف بها كأحزاب تخوض انتخابات البوندستاغ.

١٠- وتكون قرارات المحكمة غير خاضعة لأي تأثير سياسي وكما ان قرارتها ملزمة لكل الاطراف وغير قابلة للنقض (لعيبي ، ٨٧) .

إذا حدثت خلافات فيما يخص السياسة الخارجية، تتدخل المحكمة الدستورية الاتحادية من أجل الفصل في الخلاف القانوني الذي حدث، بعد الطلب من المحكمة في التدخل (بلشكه ، ١٩٤) .

المطلب الثاني

المؤسسات والقوى شبه الرسمية في المانيا

سنتناول في هذا الاطار كل من الاحزاب السياسية وجماعات المصالح ووسائل الاعلام والرأي العام :

الفرع الاول : الأحزاب السياسية

يوجد في ألمانيا الاتحادية العديد من الأحزاب السياسية ، ولكن الابرز منها هما :حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي والحزب الاشتراكي الديمقراطي ،وهما يتنافسان دائماً على الحصول على اغلبية المقاعد

في مجلس النواب ومن ثم يتناوبان على قيادة الحكومة، لذا سنتطرق لكل منهما بشي من التفصيل فضلاً عن بعض الاحزاب الاخرى المهمة :

اولاً: حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي C D U:

ظهر هذا الحزب بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية، إذ تشكل عام ١٩٤٥، ، وكان غرضه الجمع بين المذهبين المسيحيين الكاثوليكي والبروتستانتي (لعيبي ،٩٤)، وتحت ترتيب سياسي ملتزم ، وكان شعار الحزب (من اجل المانيا التي نعيش فيها بشكل جيد وبكل سرور) (جاسم ٢٠١٤ ، ٣٥)، وهو حزب محافظ يطلق شعار(القانون والنظام) (نافعة ، ٩٩)، ويعتمد الحزب على استحضار القيم الثقافية والروحية للدين المسيحي ، وهذا لا يعني انه ذو توجه ديني صرف لكنه يسعى الى استقطاب شرائح واسعة من المجتمع الالماني عبر هذا الاسلوب ، كما انه يطمح الى تعزيز النظام الديمقراطي في المانيا من خلال توسيع قاعدة المشاركة السياسية للجماهير في الانتخابات البرلمانية والمحلية معاً ، كما يستمد الحزب مبادئه وتوجهاته من الدستور الالماني الاتحادي ، وعارض استخدام تقنيات استنساخ الاجنة لأنها تمس بكرامة الانسان ،ويتركز برنامجه على ثلاث ركائز ، القيم المسيحية والديمقراطية والليبرالية (الموند ، ٤٧١) .

وبعد سنوات قليلة من تأسيسه أضحى من أقوى الاحزاب السياسية في المانيا الاتحادية، ففي عام ١٩٤٩ انتخب زعيمه(كونراد اديناور) مستشاراً لألمانيا، واستمر في المنصب حتى عام ١٩٦٣، وكان الحزب مسيطراً على الحكم، وحقق الاغلبية المطلقة في عام ١٩٥٩.

وقد حصل الحزب بزعامة (انجيلا ميركل) في (١٨ / مارس / ١٩٩٠)على اقل من ١% من الأصوات، وتم انتخاب اربعة نواب فقط من بينهم (إبلمان) وفاز حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي المحلي (CDU) ، وحزب المستشار بقيادة (لهلموت كول) وهو زعيم اول حكومة منتخبة في المانيا الشرقية ، والذي شهد تحالف حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي في المانيا الشرقية وحزب النهضة الديمقراطية من اجل أعادة توحيد المانيا (رنترغيم ٢٠١٩) ، وكان الرجال يسيطرون على الحزب الديمقراطي المسيحي بزعامة (هلموت كول) ولكن المستشار (هلموت كول) كان يبحث عن امرأة شابة من المانيا الشرقية تتولى وزارة النساء والشباب من أجل موازنة حكومته التي شكلها والتي كان يلقبها " Mein Mdchen" معناه "ابنتي المدللة" (Lentraz 2006)، وتعتبر اول أمراه من المانيا الشرقية تنظم للحزب (Stefan 2013)، ولقد استغلت فرصتها بحكمة كان لديها شبكة واسعة من وسائل الإعلام تعلمت أيضًا المناورات والألعاب

السياسية. "والأهم من ذلك ، أنها تعلمت أيضًا كيفية التعامل مع المنافسين السياسيين وحتى الأصدقاء السابقين" ، حتى أصبحت مؤثرة داخل الحزب وخارجه (Lentraz 2006).

وبعد أول انتخابات منذ اعادة توحيد المانيا ترشحت (ميركل) للانتخابات الى (البوندستاغ) وفازت واعيد انتخابها مرة ثانية على التوالي ، وعينت الوزيرة الاتحادية للنساء والشباب ، والتي تابعت مشوارها بمناصرة المرأة وتقديم مشروع قانون حول المساواة بين المرأة والرجل وفرض العقوبات على التحرش الجنسي في العمل والتمييز في المؤسسات والعمل على تحقيق المساواة في سبيل الخدمة العامة ، وقالت " انا نصيرة المرأة " .

وفي انتخابات ١٩٩٤ استطاعت ميركل من تحقيق نتائج بنسبة ٤٨,٦% عن مقاطعتها (أشتر ألزود) ، ورغم فوز (هيلموت كول) للمرة الرابعة على التوالي في الانتخابات عام ١٩٩٤، لكن تلك الانتخابات شهدت انخفاض نتائج الاتحاد الديمقراطي المسيحي مما أجبرته على تشكيل ائتلاف مع الليبراليين ، وتكليف (ميركل) بوزارة البيئة، وقد أدت دوراً مهماً في الوزارة من خلال دفاعها بحماسة عن الطاقة النووية، واتخاذ قرارات مهمه للحد من الاحتباس الحراري (رنترغيم ، ٨٨-١٢٨) .

تميزت (ميركل) خلال مدة توليها الوزارة المذكورة بحل الخلافات السياسية وكيفية تعاملها مع المنافسين السياسيين ، وبناء اتصالاتها الاعلامية ، واتخاذ مواقفاً أكثر وداً مع الصحفيين على العكس من (هلموت كول) الذي تميز بالتعامل بروح قتالية مع الصحفيين والذي كان يثير سخطاً كبيراً من الرأي العام الالماني، وكذلك استطاعت (ميركل) خلال تلك المدة أثبات نفسها من سياسية مبتدئة الى وزيرة محترمة، واستخدام الوزارة كنقطة الانطلاق الى منصب سياسي أعلى (Thompson 2011) وعندما أصبح (وولفجانج شوبل) رئيسًا لحزب CDU ، كانت (ميركل) الأمين العام للحزب في غضون عام، وحيذاك تراجعت سمعة (كول) بسبب ما اشيع من فضيحة فسادة مما دفع (ميركل) للقيام بمناورة سياسية لتنأى بنفسها عن (هيلموت كول)، وقد زادت هذه المناورة من ظهورها بين الجمهور الألماني، ونتيجة لذلك احتاج الحزب إلى الإنقاذ من هذه الفضيحة.

وكانت (أنجيلا ميركل) هي الشخص المناسب وفي عام ٢٠٠٠ ، اضطر (كول) الى التخلي عن زعامة الحزب، ، ودعت (ميركل) الى تكوين بداية جديدة للحزب، وانتخبت كزعيمة للحزب عام ٢٠٠٠ لتكون اول امرأة زعيمة للحزب الديمقراطي المسيحي (دالتون ، ٨)، وقد حصلت على ٨٩٥ صوتا من أصل ٩٣٧ صوتاً لرئاسة الحزب بصفتها منقذ الحزب ، عملت خلال توليها على تحديث الحزب الاتحاد الديمقراطي وقيادته نحو الوسط المعتدل ، وأدى ذلك الى بروز (ميركل) وتجميعها بشعبية واسعة،قادها ذلك الى الترشح للانتخابات في

٢٠٠٢ كأفضل مرشح عن (CDU) مقابل (غيرهارد شرودر) زعيم حزب الديمقراطي الاشتراكي الا انها لم تتمكن من تحقيق الفوز كمستشارة لألمانيا (Thomson , 20)

ويتركز برنامج الحزب على مكافحة البطالة عبر توفر فرص عمل جديدة في مجالي الصناعة والتكنولوجيا لخفض نسبة البطالة الى ٢ مليون والحفاظ على الوظائف الصغيرة ، والعمل على تخفيض الضرائب زيادة الضريبة بعد زيادة الانتاجية ورفع الاجور ومساعدة البنوك لتنشيط اعمالها ،والعمل على ازالة الدين العام بزيادة النمو الاقتصادي عبر وظائف وانتاجية جديدتين ، وعدت تطوير التعليم والابحاث باللغة الالمانية المفتاح والتعليم الديني في المقاطعات (اللاندرات) وتعليم الأديان الاخرى باللغة الالمانية ودعم حركة البحث العلمي ،ورفع تطوير الابقاء على التامين الصحي ورفع مستوى العناية الصحية ،لدعم الاسرة ورفع علاوة الأولاد ودعم الرعاية، يكون سن التقاعد بعد عام ٦٧ ودمج الاجانب بشروط اهمها تعلم اللغة الالمانية ،ورفض الجنسيتين ،ومنع الحجاب للموظفات المسلمات ،والحوار مع المسلمين ، وحقوق المواطن والغاء سياسة التنصت على الشقق ، والبقاء على الخدمة العسكرية، السياسة الخارجية أكدت البقاء في افغانستان ، والانفتاح اكثر على اوروبا وبناء علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة وعلى صعيد فرنسا والاطلسي (ستو ٢٠١٠ ، ٢٣-٢٥) ، ويطلق الشعب الالماني على هذا الحزب تسمية (حزب الوحدة) أو (الحزب الذي صنع الوحدة)، وذلك بفعل دفاعه ودوره في تحقيق الوحدة الالمانية (يوسف ٢٠٠٧ ، ٩٣) .

ثانياً: الحزب الاشتراكي الديمقراطي (S P D):

وهو من الاحزاب التي لها تأريخ عريق في العمل السياسي في جمهورية المانيا الاتحادية (غيران ٢٠١٥)، وظهر هذا الحزب عام(١٨٧٥)، بعد اتحاد جمعية العمال الألمان وحزب العمال الاشتراكي الديمقراطي إذ قدم نفسه كممثل لمنافع الطبقة العاملة والنقابات العمالية (العاني ٢٠٠٧ ، ٢٦٨) .

ويجسد الحزب أيديولوجية يسار الوسط ويتبنى باستمرار مبادئ العدالة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية ،وغالباً ما كان يتم التأكيد على تلك المبادئ في برنامج الحزب الانتخابية، وقد حقق هذا الحزب في انتخابات عام (١٩٦٩) فوزاً كبيراً ان نسبة الاصوات ٤٤% شكلت ٢٣٧ مقعداً، وأصبح من أكبر الأحزاب، وشكل الحكومة بالائتلاف مع الحزب الديمقراطي الحر، وشغل رئيس الحزب في تلك الحكومة منصب المستشار وهو (فيلي براندت)*، واستمرت تلك الحكومة حتى عام (١٩٨٢)، إذ خسر الحزب في الانتخابات البرلمانية، وظل في عداد الاحزاب المعارضة حتى انتخابات (١٩٩٨) وعندها نجح في العودة إلى السلطة

بقيادة (غيرهارد شرودر)** الذي قاد الحزب لتحقيق انتصار تاريخي في الانتخابات المذكورة، وشكل مع حزب (الخضر) حكومة استمرت (٨ سنوات) (من ١٩٩٨–الى ٢٠٠٥) (توفيق ١٩٩٢ ، ٢٧٣)

وشارك الحزب بشكل فاعل في بناء اقتصاد السوق الاجتماعي في المانيا الغربية صارت في هذا الوقت موحده بعد صعوده الى الحكم عام ١٩٩٦ ودعا الحزب الى تحديث الاقتصاد لتلبية مطالب العولمة ومعالجة الاحتياجات الاجتماعية للفئات المحرومة (طه ١٩٩٠) و يركز في برنامجه على العمل والعدالة الاجتماعية حيث إذ شجع على العمل واقامة عقود مفتوحة مع اجور محدده ومساندة حقوق العاملين .وتحديث المدارس المهنية ويهتم بمسالة الاندماج الهجرة توسيع صلاحيات البرلمان الاوروبي ،وتقليل صادرات الاسلحة ،ودعم كل الاجراءات التي تتعلق بالأزمات والنزاعات الخارجية (دبير ٢٠١٤ ، ٩٦) ، ومن أهم مواقف الحزب على مستوى السياسة الخارجية: (علوان ، ٢٣٨)

١- تعزيز دور المانيا في الاتحاد الاوروبي .
٢- تعزيز الامن الاوروبي عبر حلف شمال الاطلسي.
٣-تعزيز التكامل الاقتصادي الاوروبي .

ثالثاً: حزب الخضرD.G:

تأسس هذا الحزب على المستوى الاتحادي في عام ١٩٧٩، وأصبح مع مرور الوقت ممثلاً في العديد من برلمانات الولايات، وكانت توجهات هذا الحزب من بداية تأسيسه نحو حماية البيئة من أي تلوث وهذا الحزب قد انبثق في الأصل من حركة حماية البيئة التي اتحد فيها معارضو (الطاقة النووية) و(مجموعات الاحتجاج) مع أنصار (حركة السلام)

وفي الانتخابات البرلمانية الاتحادية التي جرت في عام ١٩٩٠ وفشل حزب (الخضر) في الحصول على نسبة الخمسة بالمائة اللازمة لدخول البرلمان؛ لكن "التحالف ٩٠" الذي خاض الانتخابات مع الخضر في قائمة موحدة وترشح في الولايات الجديدة نجح في الدخول إلى البرلمان الاتحادي.

وبعد ذلك اتحد حزب "الخُضر" مع حزب "التحالف ٩٠" في حزب واحد يحمل اسم "التحالف ٩٠/ الخضر" وفي الانتخابات البرلمانية العامة التي جرت في عام ١٩٩٤ فاز التحالف بالعديد من المقاعد ودخل إلى البرلمان الاتحادي (زنجيل ، ٤٩) .

أما في انتخابات عام ١٩٩٨ فقد جعلته يصبح رابع أقوى حزب في ألمانيا، وبناء على ذلك شكل مع الحزب الاشتراكي الديمقراطي الحكومة الائتلافية الجديدة، واستطاع حزب (الخضر) من كسب اصوات الناخبين، من خلال الشعارات التي رفعها في الحملات الانتخابية، واحتل موقعاً مهماً في البرلمان الاتحادي، وهذا ما دعا اليه الحزب الاشتراكي الديمقراطي للتحالف معه من اجل تكوين حكومة ائتلافية وبذلك حصل على اكثر من منصب في الحكومة الاتحادية، وكان أهمها منصب وزير الخارجية الاتحادي (حمادي ، ٢٤٧) .

وما يميز حزب الخضر هو الدعوة الى ربط بين اقتصاد السوق، والرقابة الصارمة للدولة على حماية الطبيعة والبيئية، من أي تلوث ممكن، بصفة مناهضة التوجهات النووية .

رابعاً: الحزب الديمقراطي الحر (F.D.P):

تشكل هذا الحزب عام(١٩٤٨)،عقب مؤتمر سياسي عقد في (هيبنهايم)* بعدما اندمجت أحزاب الأحرار التي تكونت بعد الحرب العالمية الثانية في ألمانيا الغربية في حزب واحد هو (الحزب الديمقراطي الحر) أو ما يسمى أحيانا (بحزب الأحرار الديمقراطيين)، ويُعَدُّ أحد الحلفاء الرئيسيين للحزب المسيحي الديمقراطي في تشكيل الحكومة الائتلافية الأولى عم ، وينادي هذا الحزب بالاقتصاد الحر كما يعبر عن المصالح التجارية (بيلشكه ، ٢٢٢) .

هذا الحزب من الأحزاب المعارضة الممثلة في (البوندستاغ) ويمثل الحزب التراث الليبرالي او الاصلاحي نظراً لتأكيده على الاهتمام بالحريات الفردية ومعاداة الكنيسة ويمثل الحزب مصالح متعددة ومهنيي الطبقة الوسطى هم المصدر الرئيسي والداعم له كما يؤيده المزارعون واصحاب الاعمال صغيرة (غراهام ٢٠٠٠ ، ١٥٧) .

ويقف الحزب إلى يمين الوسط، ويعارض الاشتراكية بأنواعها، وأصبح هذا الحزب فيما بعد من الأحزاب المؤثرة في جمهورية ألمانيا الاتحادية من خلال ائتلافه مع أحزاب أخرى في مرحلة الانتخابات، فنراه مرة متحالفاً مع (الحزب الاشتراكي الديمقراطي) الذي استمر مدة ثلاثة عشر عاماً منذ عام (١٩٦٩) حتى عام(١٩٨٢)، و في أحيان أخرى نراه متحالفاً مع (الحزب الديمقراطي المسيحي)منذ عام (١٩٨٣)لغاية عام(١٩٩٨) (غراهام ١٥٧) ، ولهذا يعده الكثير من الباحثين أنه الحزب الذي يملك طوق النجاة الذي ينقذ الائتلاف الحاكم من الانهيار والانتقال إلى صفوف المعارضة (نافعة ، ١٠١)، إذ يكون دائماً في موضع المشاركة الإيجابية التي يعتمد عليها ميزان القوى بين الأحزاب السياسية في ألمانيا الاتحادية (علوان ، ٢٤٢-٢٤٣)، ولكن انتخابات عام (١٩٩٨) لم يتمكن الحزب من تجاوز عتبة الـ(٥%)، وبذلك لم يدخل

البرلمان الاتحادي ولم يشترك في الحكومة، وهذه هي المرة الأولى في تاريخ هذا الحزب يحصل الأمران معاً، لكنه استطاع أن يعود إلى الساحة السياسية مرة أخرى عام (٢٠٠٥) ثم المرحلة الأهم في انتخابات عام(٢٠٠٩)، إذ حقق فيها فوزاً كبيراً في الانتخابات أهله للائتلاف مع (حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي)وتشكيل الحكومة ،ولكنه يختلف عن (الحزب المسيحي الديمقراطي) بفعل ايمانه بضرورة فصل الدين عن السياسة ،ويركز على أهمية الحقوق القومية اكثر من تركيزه على التعاون الدولي وأيضاً فضل النظام الرئاسي على النظام البرلماني وذلك منذ مرحلة صياغة القانون الاساسي (بليشكه ، ٢٢٤)وأيضاً يرى ضرورة تقليص تدخل الحكومة في العملية الاقتصادية وتحقيق تكافؤ الفرص وأن يكون لألمانيا دور أوسع في السياسة الدولية (يوسف ٢٠٠٦ ، ٢٤) .

خامساً: حزب البديل من أجل ألمانيا:

يعود تأسيس هذا الحزب إلى عام (٢٠١٣)، عندما عقد مؤتمره العام في (برلين)، ويتراوح تصنيف الحزب بين التوجه الاقتصادي المحافظ والليبرالي، ويصنفه الباحثون بمصاف الأحزاب اليمينية المتطرفة، وجاء تأسيسه في سياق تفاقم أزمة الديون السيادية الأوروبية(*)، وتبنى الدعوة للعودة إلى العملة المحلية بدل العملة الأوروبية (اليورو)، وجاءت أول رسالة وجهها مؤسسوه بعنوان "دعونا نضع نهاية لليورو" (الجزيرة نت) ، واعلن الحزب ادراج منع الحجاب في الجامعات والمؤسسات العامة ومنع ختان الاطفال المسلمين واليهود من ضمن برنأمجه الانتخابي (زنجيل ، ٥١) .

وقد لفت الحزب الأنظار إليه بحصوله في انتخابات البرلمان الألماني عام(٢٠١٣)على نسبة(٤.٧%)، وحالت نسبة بسيطة من الأصوات من دون دخوله (البوندستاغ)، وفي انتخابات البرلمان الأوروبي في العام ذاته حقق الحزب مفاجأة غير متوقعة بحصوله على(٧.١%) من أصوات الناخبين الألمان وفوزه بـ(٧) مقاعد، وقد واصل الحزب انتصاراته (السعدي ، ١٦٦) فدخل برلمان ولايتين ألمانيتين جديدتين هما(تورينغين)، (وبراندنبورغ) بعد فوزه بنسبة (١٢%) و(١٠%) من الأصوات في الانتخابات المحلية التي جرت بالولايتين في عام(٢٠١٤) على التوالي (السعدي ، ١٦٧) .

وفي عام (٢٠١٥) تفوق الحزب في انتخابات كل من (هامبورغ وبريمن)، ومنذ عام (٢٠١٦) اصبح هذا الحزب ممثلاً في ثمانية ولايات ألمانية، وفي تلك الاثناء شهدت ألمانيا صعودا ملفتا لليمين المتطرف إذ حقق حزب "البديل من أجل المانيا نتائج غير متوقعة ، فقد حصل في انتخابات عام ٢٠١٧ على ٩٠ مقعداً

من اصل ٥٩٨ مقعداً وحل بالمرتبة الثالثة ليصبح أكبر من الاحزاب المعارضة في جمهور المانيا الاتحادية (بي بي سي نت) .

وبالمحصلة تمثل الأحزاب السياسية في جمهورية ألمانيا الاتحادية العمود الفقري للحياة السياسية، وتؤدي دوراً مهماً وحيوياً في صنع السياسة العامة ، وتتضح أهمية دورها في نتائج الانتخابات التي تشارك فيها، فهي أما أنْ تشكل الحكومة أو تشترك فيها ، وهذا يعني سيطرتها على البرلمان أوان تكون في صفوف المعارضة، فتؤدي دوراً رقابياً فاعلاً على أداء الحكومة ، وفي كل الاحوال تضع كل تلك الاحزاب نصب أعينها تحقيق المصلحة العامة وخدمة المجتمع الالماني بصفة عامة ، وما يهمنا هو الدور الذي يضطلع به الحزب المسيحي الديمقراطي في ظل هذا التعاون أو التنافس بين الاحزاب السياسية البارزة في الحياة السياسية في جمهورية المانيا الاتحادية .

الفرع الثاني
جماعات المصالح

يعطي القانون الاساسي الالماني الحق لجميع المواطنين الالمان في تأليف منظمات تمثل مصالحهم السياسية والاقتصادية والدينية، وبالمقابل يتم حظر الجمعيات أو المنظمات التي تكون أهدافها أو نشاطاتها مخالفة لأحكام القوانين الجزائية، أو تكون مناهضة للنظام الدستوري الديمقراطي ، أو لفكر التعاون بين الشعوب، على المستوى الدولي (القانون الاساسي ، ٢٠) .

وفي مجالات مختلفة أغلب جماعات المصالح الالمانية نفوذ اقتصادي داخل الدولة، كما انها تمتلك تأثيرا في صفوف المجتمع ، لذا لا يمكن للحكومة ان تتخذ قرارات تتعارض مع مصالح الجماعات (الفلاحي ، ٢٠١٤ ، ٦٤) ، لا سيما الشركات الصناعية الالمانية التي لها أهمية كبيرة على المستوى الوطني العالمي، وهنالك علاقة بين جماعات المصالح والمؤسسات الرسمية (البرلمان والحكومة) بصفه خاصة، اذ تؤثر تلك الجماعات في سلوك الناخبين كما انها تؤثر في الاحزاب السياسية إذ تدعم بعض تلك الاحزاب والتي ترى في وصولها الى السلطة فرصة في تحقيق مصالحها او مصالح الشرائح التي تمثلها (النعيمي ٢٠١٣) .

وقد ساعدت عملية تحقيق الوحدة بين شطري ألمانيا عام ١٩٩٠على زيادة عمل جماعات المصالح ، ومما ساعد على زيادة نفوذ هذه الجماعات ذات المصالح الخاصة في التأثير في السياسة الخارجية، هو

استعادة المانيا قوتها الاقتصادية على المستوى الدولي، وكلما كان هناك ازدهار اكبر في الجانب الاقتصادي كما زاد تأثير هذه الجماعات (عبد الغني ٢٠١٥ ، ٩٠) .

وتودي (نقابات العمال)* دوراً كبيراً في الحياة السياسية في المانيا ، ويعد (الاتحاد التجاري للاتحاد(DGB)، اهم تلك التنظيمات اذ تمثل نسبة ٨٥% من السكان ،ويبلغ عددهم ما يقارب (١٠ مليون)عامل من النقابيين في القوة العاملة، وهذه النسب تختلف بعد مرور كل عام نتيجة الزيادة في اعداد العاملين داخل المانيا الاتحادية، ويحظى الاتحاد التجاري، بعلاقة قوية مع اغلب الاحزاب الالمانية التي لها مكانة داخل البرلمان والحكومة (دالتون ، ٤٦٦) ، وأهمها (حزب الاتحاد الديمقراطي المسيحي)، (وحزب الاتحاد الاجتماعي المسيحي)، وتؤدي هذه التجمعات دوراً اساسياً من خلال عملية التفاوض بين الحكومة والنقابات العمالية، فيما يتعلق بأجور العمال وعملية الضمان الصحي والتقاعد، وكل ذلك يسهم في تزايد دورها في صنع السياسة العامة ، وترتبط جماعات المصالح مع الحكومة بعلاقة وثيقة في بعض المهن الخاصة وتؤسس الاتحادات المهنية بموجب القانون وتضع قواعد ممارسة المهنة وتحصل تلك الاتحادات على تراخيص الحكومة لنشاطاتها المهنية ومنها :

١-**قطاع الاعمال والصناعة** :هما شبكتان تنظيميتان تمثلان مصالح قطاع الاعمال وقطاع الصناعة في المانيا وهما (الاتحاد الصناعة الالمانية)هو اتحاد القمة لتسعة وثلاثين تجمعاً صناعياً منفصلاً تمثل في فروع هذا الاتحاد جميع المؤسسات ، وتتمكن من الحديث الى السلطات وتطرح مسائل تؤثر على مصالحها اما الاتحاد الكونفدرالي لأصحاب العمل الالمان يضم عدد أكبر من مؤسسات الاعمال إذ فيضم ما يقارب الستة والخمسين اتحاداً أي مؤسسات الاعمال الكبيرة أو متوسطة الحجم وقطاع الاعمال ولها علاقة تاريخية مع حزب الاتحاد المسيحي الديمقراطي (وزارة الخارجية الالمانية)

٢-**العمال** :ان الحركة العمالية في المانيا منظمة تنظيمياً عالياً وأكثر من نصف القوى العاملة النشطة ،ويمثل (الاتحاد الألماني لنقابات العمال) أي اتحاد القمة ويضم حوالي سبعة عشر نقابة منفصلة لمختلف القطاعات مثل عمال الصناعات المعدنية وعمال ألبناء وصناعات الكيمياوية وعمال البريد وعدد من اصحاب الياقات البيضاء وموظفي الحكومة ، كما إن روابط الاتحاد متينة بالحزب الديمقراطي الاشتراكي رغم عدد وجود روابط تاسيسية رسمية بينهما واعضاء (البوندستاغ) هم اعضاء في النقابة وايضا عدد لاباس به منهم من مسؤولي نقابات العمال في المؤتمرات الحكومية ولجان (البوندستاغ) (دالتون ، ٤٦٧) .

٣-**مصالح الكنيسة** :تشكل الاتحادات الدينية ثالث أكبر مجموعة مصالح منظمة في السياسة الالمانية إذ تمتلك روابط قوية مع مسؤولي دولة وتخضع الكنيسة لأحكام الدولة لكنها تحظا بتمثيل رسمي ودعم ، إذ تمول كنائس بشكل رئيسي من المواطنين تجمعها الحكومة من الضريبة اضافية حوالي ١٠%على ضريبة الدخل المستخدمين وتقوم بتحويل هذا المبالغ الى الكنيسة المكلف ،ويمكن للمواطنين ان يختاروا عدم دفع الضريبة الا ان الاعراف لا تشجع هذا الخطوة إذ تتلقى المدارس الابتدائية الكاثوليكية تمويلاً من الحكومة (عبد الهادي ، ١٥٧) .

٤-**الحركات السياسية الجديدة** : شهدت المانيا نوعاً جديداً من المجاميع التي تتحدى مجموعات المصالح التقليدية مثل (قطاعات الاعمال واتحاد العمال والكنيسة) وغيرها من المجموعات ذات المصالح الاجتماعية والاقتصادية وهذه المجاميع الجديدة تركز على اسلوب العيش ونوعية الحياة وأبرز هذا الحركات مجموعات البيئة مثل مجموعات العمل للحفاظ على البيئة المحلية ،وهناك حركات نسائية وهي جزء من الحركات السياسية الجديدة لتحسين وضع المرأة وذلك لتغيير وعي المرأة وإصلاح القوانين الخاصة بها ويأتي أعضاء هذا الحركات من القاعدة الاجتماعية بصفة خاصة شبان على قدر جيد من التعليم وتؤكد هذا المجموعات على اللامركزية في اتخاذ القرار داخل المنظمة والاعتماد على التكتيك السياسي لا التقليدي .

إنّ الدور الذي تؤديه منظمات أرباب العمل نتيجة الموارد المالية الكبيرة التي تمتلكها هو دور فاعل ، كما أن النقابات العمالية تمتلك القوة التصويتية الضخمة التي يعتمد عليها قادة الاحزاب السياسيين، لاسيما في مرحلة الانتخابات النيابية، وهنا صانع القرار الالماني يعطي أهمية كبيرة الى قوة نفوذ هؤلاء من اجل تحقيق الاستقرار الداخلي الذي هو نتيجة التقدم الخارجي للدولة.

ومن أبرز جماعات المصالح الاخرى التي لها تأثير في صنع السياسة العامة هي : اتحاد الصناعة الالمانية، واتحاد السفن الالمانية، والتي تسعى الى تحقيق نجاح أكبر على المستوى الدولي لا سيما عبر فتح فروع عديدة للصناعات الالمانية خارج البلاد لانها تعزز قوة الاقتصاد الوطني ، ولها نشاط ضمن المنظمات الدولية كما تساعد اصحاب الاعمال الوطنية لا سيما في مجال اصلاح التعريفات الجمركية.

ومن المنظمات التي تهتم في السياسة الخارجية ويكون لها تأثير في بعض المواقف، هي المنظمات التي تعنى بالهجرة، وتوظيف الاموال، والسياحة، والبنوك (John 2003) .

وبناءً على ما تقدم نستنتج بان دور جماعات المصالح في صنع السياسة العامة في المانيا أخذ يتنامى مع مرور الوقت ، ويبدأ هذا الدور منذ لحظة الشروع في الانتخابات النيابية التي تتولى فيها تلك

الجماعات مهمة دعم الاحزاب السياسية الفاعلة في الحياة السياسية لمساعدتها في الوصول الى السلطة لضمان مصالحها ومصالح الشرائح التي تمثلها، ويتحقق ذلك عبر اتباعها لأساليب عدة منها : التأثير في المؤسستين التشريعية والتنفيذية لرفعيهما باتجاه تشريع القوانين التي تخدم مصالح تلك الجماعات والشرائح التي تمثلها ، وما يهمنا هو مدى تأثير تلك الجماعات لدعم الحزب المسيحي الديمقراطي من الانتخابات البرلمانية لضمان وصوله للسلطة ومن ثم الاستفادة من وجوده في تلك المواقع لتحقيق ما تصبو إليه .

الخاتمـــة

من خلال دراسة النظام الاتحادي في جمهورية ألمانيا الاتحادية والبحث حول بنية واختصاصات كل من المؤسسات الاتحادية والمحلية وفق القانون الأساسي لعام ١٩٤٩ تم الوصول إلى جملة من الاستنتاجات التي يمكن إيجازها بالاتي

١) يعد النظام الاتحادي (الفدرالي) نظاماً حديثاً مبنياً على أساس اللامركزية السياسية، وينشأ بموجب دستور مكتوب يعمل على توزيع الاختصاصات بين مؤسسات (تشريعية، وتنفيذية، وقضائية تابعة إلى الاتحاد.

٢) يتسم النظام الاتحادي بمجموعة من الخصائص، فللنظام الاتحادي شخصية دولية واحدة، فضلاً عن جنسية واحدة، وعملة وطنية واحدة تصدر بموجب القانون من البنك المركزي الاتحادي.

٣) إن النظام الاتحادي الذي أخذت به جمهورية ألمانيا، جاء نتيجة لظروف وعوامل داخلية وخارجية، أما العوامل الداخلية فقد تجسدت بالإرث الاتحادي والتجارب السابقة التي كان لها تأثير كبير على طبيعة النظام الاتحادي الذي أقيم بعد الحرب العالمية الثانية، وأما العوامل الخارجية فتمثلت بإرادة الحلفاء في تكوين نظام اتحادي ولعل السبب في ذلك هو منع إنشاء وتكوين ألمانيا موحدة وقوية.

٤) إن القانون الأساسي تضمن توزيعاً للاختصاصات بين المؤسسات الاتحادية فحدد اختصاصات الاتحاد.

٥) على الرغم من الأسس الاتحادية التي قام عليها النظام السياسي الألماني إلا أنَّ المؤسسة القضائية في هذا النظام هي عبارة عن نظام قضائي متكامل يهدف إلى الحفاظ على وحدة القانون في الدولة

٦) تتأثر ممارسة الاختصاصات والعلاقة بين المؤسسات بعوامل عدة، من بينها الدور الكبير الذي تؤديه الأحزاب السياسية في إدارة وعمل مؤسسات النظام الاتحادي، وهذا الدور الذي تلعبه الأحزاب السياسية مرهون بطبيعة النظام الانتخابي السائد.

المصادر باللغة العربية : -

١- القانون الاساسي لجمهورية المانيا الاتحادية . ٢٠١٥ . برلين .

٢- لعيبي ، محمد عيسى . ٢٠١٨ . السياسة الخارجية الالمانية اتجاه المنطقة العربي منذ عام ٢٠٠٨ . رسالة ماجستير غير منشورة . ص ٧ .

٣- حيدر ، مريم جاني .

٤- روسل ، كارول . ١٩٨٠ . *حقائق عن المانيا* . معهد موسوعات برلمنستن .

٥- نافعة ، حسن . ٢٠٠٠ . *معجم النظم السياسية والليبرالية في اوروبا الغربية و اميركا الشمالية* . بيروت : دار الجيل.

٦- السعدي ، حسين علي حسين ابراهيم . ٢٠١٧ . النظام الاتحادي الالماني . رسالة ماجستير . جامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية .

٧- دالتون ، روسل جيه . ١٩٩٨ . *السياسة في المانيا (غابرييل الموند وبنغهام باول الابن ،السياسات المقارنة في وقتنا الحاضر)* . ترجمة هشام عبد الله . الاردن : الاهلية للنشر .

٨- رعد ، نزيه . ٢٠١٠ . *القانون الدستوري العام ومبادئ النظم السياسية العامة* . الطبعة الاولى . لبنان : المؤسسة الحديثة للكتاب .

٩- احمد ، وسيم حسام الدين . ٢٠١٠ . *اللجان البرلمانية العربية والاجنبية* . دمشق : منشورات الحلبي الحقوقية .

١٠-زنجيل ، سمية غالب . ٢٠٢١ . النظام الحزبي وصنع السياسة العامة دراسة مقارنة / المانيا – العراق . اطروحة دكتواره . جامعة النهرين – كلية العلوم السياسية .

١١-القريوتي ، محمد قاسم . ٢٠٠٢ . *الادارة الحديثة* . الطبعة الثانية . الاردن .

١٢-رويتر ، كونراد . ٢٠٠٤ . *مجلس الولايات والدولة الاتحادية* . برلين .

١٣-حسين ، سيف عباس . ٢٠١٥ . ظاهرة الاستقرار وعدم الاستقرار الحكومي في النظم البرلمانية . رسالة ماجستير . جامعة المستنصرية – كلية العلوم السياسية . ص ١٣٤ .

١٤-شنايدر ، هانس بيتر . ٢٠٠٧ . *المانيا الولايات المكونة الاندر تطبيق التشريع الفيدرالي* . الجزء الثاني .

١٥- محمود ، اردلان نور الدين . ٢٠١٤ . *المسؤولية الجزائية لرئيس الدولة في التشريعات الداخلية* . القاهرة : المركز القمي للاصدارات القانونية .

١٦- ماضي ، سهيل . ٢٠١٢ . النظام السياسي الالماني . رسالة ماجستير غير منشورة . كلية الاقتصاد والعلوم الادارية – غزة .

١٧- شكري ، علي يوسف . ٢٠١٤ . *رئيس الدولة في الاتحاد الفيدرالي* . بيروت : منشورات الحلبي الحقوقية.

١٨- خالد ، حميد حنون . ٢٠٢٣ . *مبادئ القانون الدستوري وتطور النظام السياسي في العراق* . بغداد : مكتبة السنهوري القانونية .

١٩- بسيوني ، عبد الغني . ١٩٩٥ . *سلطة ومسؤولية رئيس الدولة في النظام البرلماني* . المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع .

٢٠- دائرة الصحافة والاعلام التابعة للحكومة الاتحادية الالمانية . **www.bundesregierung.de** .

٢١- الموند ، جابريل اية . ١٩٩٧ . *السياسيات المقارنة في وقتنا الحاضر نظرة عالمية* . ترجمة هشام عبد الله . الاردن : الدار الاهلية للنشر والتوزيع .

٢٢- ستيورت ، ميشيل . ١٩٦٢ . *نظم الحكم الحديثة* . ترجمة احمد كمال . دار الفكر العربي .

٢٣- المركز الاعلامي لوزارة الخارجية الالمانية . **http://www.almania.diplo.de/Vertretung/almania/ar/01/03__Politisch__System/Bundesregierung__Seite.html** .

٢٤- رنترغيم ، ماريون فان . ٢٠١٩ . *انجيلا ميركل : سحر السياسة* . ترجمة سامي خضر . بيروت : جروس بروس للنشر .

٢٥- سنو ، عبد الرؤوف . ٢٠١٠ . " الانتخابات الالمانية عام ٢٠٠٩ تعددية حزبية وتنافس ديمقراطي " . *مجلة اوراق جامعية* . عدد : ٣٤ . ص ٢٣-٢٥ .

٢٦- يوسف ، مجدي . ٢٠٠٧ . *من التداخل الى التفاعل الحضاري* . القاهرة : الكتب العربية للنشر .

٢٧- غيران ، دانيال . ٢٠١٥ . *الاناركية من النظرية الى التطبيق* . ترجمة عومرية سلطاني . القاهرة : تنوير للنشر والاعلام .

٢٨- توفيق ، نيفين منير . ١٩٩٢ ." الانتخابات المحلية في المانيا الموحدة وتأثيراتها المحتملة على الوحدة الاوربية" . *مجلة السياسة الدولية* . عدد : ١٠٩ . ص ٢٧٣ .

٢٩- طه ، جاد . ١٩٩٠ . *المانيا الى اين ؟* . القاهرة : دار المعارف للنشر والتوزيع .

٣٠- يوسف ، فراس وليد . ٢٠٠٦ . اثر اللامركزية السياسية على وحدة الدولة وتماسكها جمهورية المانيا والولايات المتحدة والامارات العربية انموذجا . اطروحة دكتوراه – جامعة الاردن . ص ٢٤ .

٣١- الفلاحي ، علي حسين . ٢٠١٤ . *الديمقراطية والاعلام والاتصال* . الاردن : دار غيداء للنشر .

٣٢- النعيمي ، احمد نوري . ٢٠١٣ . *عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الولايات المتحدة انموذجا* . الاردن : دار زهران للنشر والتوزيع .

٣٣- عبد الغني ، ايمان عبد العال . ٢٠١٥ . *السياسة الخارجية اليابانية في شرق اسيا ١٩٩٠-٢٠٠٨* . القاهرة : المكتب العربي للمعارف .

المصادر باللغة الانكليزية : -

1. Alternative for Germany, on: https://en.wikipedia.org/wiki/Alternative_for_Germany
2. Arnold j.Heidenhimer,The government of germany,london,1965,p.13 , Articles(6,7) of the federal constitutional court act.

3. COUNTRY PROFILE: GERMANY, Library of Congress – Federal Research Division Country Profile: Germany, April 2008 .
4. Dalton , Politics in Germany , University of California, Irvine , 2014 .
5. Emilie Van Haute, Green parties in Europe, by Routledge, Belgium, 2016.
6. Georges Burdeau ,Droit Constitutionnel Etinstitution Politiqes,Paris,1972,p.241.
7. Hajo Schumacher , Die zwölf Gesetze der Macht , Karl Blessing Verlag, München , 2006.
8. Hanns Jürgen Küsters , Merkel, Angela (geb. Kasne)in the link, https://www.kas.de/c/document_library/get_file?uuid=63966fa3141e0ae8c77ef8e2c34a0a11&groupId=252038.
9. http://docstore.ohchr.org/SelfServices/FilesHandler.ashx?enc=FhOD6sgqgzAhFXD9F%2FeKaFMm83LbFY75RhkIFGrig%2B7N60qqMnTjnbWUPXz04sMVchy8MziG0CiP5aMivsQTqk23sIyK9Z0THpM4TrWPX%2B099qWmfC%2B8zny8OIOgMdVa
10. http://www.aljazeera.net/home/print/ f2543b4a-bc1a-44bb-9be3 0cdcb2096083/b16b69ea 0710-4b1c-98cd-eb4fe90d8ebf
11. http://www.almania.diplo.de/Vertretung/almania/ar/01/03__Politisch__System/Bundesregierung__Seite.html
12. https://www.bbc.com/arabic/world-41363354
13. Jérôme Vaillant1“Démocratie du Chancelier et Démocratie du Compromis1” in: Claire Demesmay et Hans Stark (eds.(1 Qui dirige l'Allemagne ?, (Presses Universitaires du Septentrion, 2005), p.p. 39-40.
14. John Ikenberry and Michael Mastanduno, international Relations Theory and the Asia-Pacific, Columbia University Press, United States of America,2003, p 306
15. MARK R. THOMPSON , op.cit , p20. Article (105/1, 2) of the federal constitutional court act
16. MARK R. THOMPSON and LUDMILLA LENNARTZ , The Making of chancellor Merkel , University of Hong Kong , 2011 , p.102.
17. Organization for economic, governance for sustainable development, oecd, united kingdom, 2002, p 130
18. Stefan Kornelius , Angela Merkel : The Chancellor and Her World , Hoffmann und Campe Verlag , Hamburg , 2013 ,p.١٩
19. Tatsachen über Deutschland , dem Auswärtigen Amt, Berlin ,2018, p16
20. Thompson, M. R., Lennartz, L. (2006). The Making of Chancellor Merkel. German Politics, 15(1),p.104 http://doi.org/10.1080/09644000500535037
21. Thompson, M. R., Lennartz,p.105 http://doi.org/10.1080/09644000500535037
22. Verfassungdes Landes Nieder sachsen,Ibid,Artcal:(81)

23-The Basic Law of the Federal Republic of Germany. 2015. Berlin.

24-Laibi, Muhammad Issa. 2018. *German foreign policy towards the Arab region since 2008*. A magister message that is not published . p. 7.

25- Haider, Maryam Jani.

26- Russell, Carol. 1980. *Facts about Germany. Institute of Parliamentary Encyclopedias*.

27- Useful, good. 2000. A dictionary of political and liberal systems in Western Europe and North America. Beirut: Dar Al-Jeel.

28- Al-Saadi, Hussein Ali Hussein Ibrahim. 2017. *German federal system*. Master Thesis . Al-Mustansiriya University - College of Political Sciences.
29-Dalton, Russell J. 1998. Politics in Germany (Gabriel Almond and Bingham Powell, Jr., Comparative Politics in Our Present Time). Translated by Hisham Abdullah. Jordan: Al Ahlia Publishing.
30-Raad, Nazih. 2010. General constitutional law and principles of general political systems. First edition. Lebanon: Modern Book Foundation.
31- Ahmed, Waseem Hossam El-Din. 2010. Arab and foreign parliamentary committees. Damascus: Al-Halabi Legal Publications.
32-Ginger, Sumaya Ghalib. 2021. The party system and public policy making, a comparative study / Germany - Iraq. Doctoral thesis. Al-Nahrain University - College of Political Sciences.
33-Al-Qaryouti, Muhammad Qasim. 2002. Modern management. Second Edition . Jordan.
34-Reuter, Conrad. 2004. Council of States and the Federal State. Berlin.
35-Hussein, Saif Abbas. 2015. The phenomenon of governmental stability and instability in parliamentary systems. Master Thesis . Al-Mustansiriya University - College of Political Sciences. p. 134.
36-Schneider, Hans Peter. 2007. Germany is the component state that has the rarest application of federal legislation. The second part.
37-Mahmoud, Ardalan Nour El-Din. 2014. The criminal responsibility of the head of state in internal legislation. Cairo: National Center for Legal Publications.
38-Madi, Suhail. 2012. German political system. A magister message that is not published . College of Economics and Administrative Sciences - Gaza.
39-Shukri, Ali Youssef. 2014. Head of State in the Federal Union. Beirut: Al-Halabi Legal Publications.
40-Khaled, Hamid Hanoun. 2023. Principles of constitutional law and the development of the political system in Iraq. Baghdad: Al-Sanhouri Legal Library.
41- Bassiouni, Abdel Ghani. 1995. The authority and responsibility of the head of state in the parliamentary system. University Foundation for Studies, Publishing and Distribution.
42-The Press and Information Department of the German Federal Government. www.bundesregierung.de.
43-Almond, Gabriel Aya. 1997. Comparative politics in our time, a global perspective. Translated by Hisham Abdullah. Jordan: Al-Dar Al-Ahliyya Publishing and Distribution.
44-Stewart, Michelle. 1962. Modern governance systems. Translated by Ahmed Kamal. Dar Al-Fikr Al-Arabi.
45-Media Center of the German Ministry of Foreign Affairs. http://www.almania.diplo.de/Vertretung/almania/ar/01/03__Politisch__System/Bundesregierung__Seite.html.
46-Rentergeim, Marion Van. 2019. Angela Merkel: The magic of politics. Translated by Sami Khader. Beirut: Gross Bros Publishing.
47-Sinu, Abdul Raouf. 2010. “The 2009 German elections: multi-party pluralism and democratic competition.” University papers magazine. Number: 34. pp. 23-25.

48-Youssef, Magdy. 2007. From interference to cultural interaction. Cairo: Arab Books Publishing.
49-Guerin, Daniel. 2015. Anarchism from theory to practice. Translated by Omaria Soltani. Cairo: Tanweer Publishing and Media.
50-Tawfiq, Nevin Mounir. 1992. "Local elections in unified Germany and their potential effects on European unity." Journal of International Politics. Number: 109. p. 273.
51- Taha, Gad. 1990. Germany where to? . Cairo: Dar Al Maaref for Publishing and Distribution.
52-Youssef, Firas Walid. 2006. The impact of political decentralization on the unity and cohesion of the state: the Republic of Germany, the United States, and the United Arab Emirates as a model. Doctoral thesis - University of Jordan. p. 24.
53-Al-Falahi, Ali Hussein. 2014. Democracy, media and communication. Jordan: Ghaida Publishing House.
54-Al-Nuaimi, Ahmed Nouri. 2013. The decision-making process in US foreign policy is a model. Jordan: Zahran Publishing and Distribution House.
55-Abdel-Ghani, Iman Abdel-Al. 2015. Japanese foreign policy in East Asia 1990-2008. Cairo: Arab Knowledge Bureau.